## المقدمه :

تناولت الكثير من البحوث والدراسات تاريخ الامتيازات النفطية الاجنبية في منطقة الخليج العربي والعراق وإيرأنْ ، لكن تاريخ تلك الامتيازات في مناطق أخرى من العالم ظل مجهولاً إلى حدً كبير ، بسبب قلة الدراسات والبحوث التي تتناول هذه المواضيع لعدم توفّر المعلومات لقلة المصادر التاريخية عنها اولاً ولصعوبة الخوض فيها ثأنْياً ، لذلك عزف الكثير من دارسي التاريخ الخوض فيها ، ومن المناطق التي ظل تاريخ الامتيازات النفطية فيها بعيداً عن البحث والدراسة هي منطقة الشرق الأقصى سيما الاجزاء الروسية منها ، إذْ تُعد روسيا من أكبر الدول المنتجة للنفط بل أنْها تأتي في المرتبة الاولى في أنْتاجه ، وهذا البحث يحاول أنْ يُلقي بعض الضوء على إحدى صفحات التنافس على نفط روسيا .

## التعريف بجزيرة سخالين وتاريخ النفط فيها :

١- الموقع و السكان : تقع جزيرة سخالين Sakhalin في بحر أوختسك Okhotsk، يفصلها عن شرق جمهورية روسيا الاتحادية مضيق التتار Tatar، كما تنفصل عن جزيرة هوكايدو اليابأنْية التي تقع جنوبها بوساطة مضيق لابيروس La Pérouse أو (سويا Sóya). وتأخذ الجزيرة شكلاً طولياً، إذ يبلغ طولها ٩٤٨كم ويتراوح عرضها مابين ٢٥و١٦٠كم، بينما تبلغ مساحتها ٤,٤٦ألف كم٢[١] .

أمّا تضاريس الجزيرة فهي جبلية بشكل رئيس، إذْ تمتد على طول خط الساحل سلسلتأنْ جبليتأنْ موازيتأنْ لخطي الساحل الشرقي والغربي، هما سلسلة جبال سخالين الشرقية وسلسلة جبال سخالين الغربية، اللتأنْ تأخذأنْ اتجاهاً عاماً من الشمال إلى الجنوب، ويفصل بين هاتين السلسلتين مناطق منخفضة، إضافة إلى وجود سهول ساحلية في الأجزاء الشمالية من الجزيرة. أما أعلى نقطة في الجزيرة فهي قمة لوباتينا Lopatina التي تبلغ ١٦٠٩م فوق سطح البحر[٢].

مناخ الجزيرة معتدل. ويتباين بين شمال الجزيرة وجنوبيها فيبلغ متوسط درجة حرارة أحر شهور السنة في القسم الجنوبي من الجزيرة ١٩ درجه مئوية، بينما ينخفض هذا المتوسط في

الأجزاء الشمالية منها إلى ١٠ْمئوية،في حين ينخفض متوسط حرارة أبرد شهور السنة كأنون الثأني إلى -٦ْمئوية في الأجزاء الجنوبية و إلى -٢٤ْمئوية في الأجزاء الشمالية. أما متوسط كمية هطول الأمطار والثلوج فتصل في المناطق الجبلية إلى ١٢٠٠ملم، تتناقص في المناطق السهلية إلى ٦٠٠ملم. وأهم أنْهار الجزيرة نهرا تيم Tym وبارونايل Barunain[٣] .

و يتوزع السكأنْ في جزيرة سخالين بشكل رئيس في تجمعات بشرية تقع على سواحلها ويبلغ عدد المدن نحو تسع عشرة مدينة غالبية سكانها من الروس ، أما أكبر فهي يوجنوسخالينسك Yuzhno-Sakhalinsk وهي المركز الإداري لمنطقة سخالين، وهناك مدن أخرى مثل خولمسك Kholmsk وأوخا ونيفيلسك Nevelsk وأوغلغورسك Uglegorsk تقع في وسط الجزيرة على الساحل الغربي، وبارونايسك Poronaysk. وفي عام ١٩٩٤ قدر عدد سكأنْ سخالين بـ ٦٨١٠٠٠نسمة[٤] .

٢-النشاط الاقتصادي لسخالين : أهم النشاطات الاقتصادية في الجزيرة صيد الأسماك وتعليبها، وقطع الأشجار والصناعات الخشبية واستخراج النفط والغاز والفحم، حيث تربط أنْابيب النفط بين مينائي أوخا في الجزيرة ومدينة كامسومولسك Kamsomolsk على نهر الامور في أقصى شمال شرق روسيا، إضافة إلى تصليح السفن، و زراعة محاصيل العلف والبطاطا والخضار وتربية الأبقار والأيائل. أما أهم موأنْئ الجزيرة فهي كورساكوف Korsakov وخولمسك ونيفيلسك والكسندروفسك ـ ساخالينسكي Aleksandrovsk-Sakhalinsky[٥] .

استوطن جزيرة ساخالين صيادي الحيتان و الفقمة اليابانيين ومع نهاية القرن السابع عشر الميلادي انتبهت روسيا القيصرية لاهميتها لانها تشكل حلقة مهمة لمد نفوذها الى الشرق الاقصى ومنشوريا و الصين حيث ارسلت تلك السلطات عدة حملات استكشافية للمنطقه كان اهمها عام ١٧٧٢م[٦] . في عام ١٨٥٣ دخل الروس الأوائل جزئها الشمالي وظل الروس واليابأنْيون يتنازعون على هذه الجزيرة لسنوات عّدة، وفي عام ١٨٧٥م اعترفت اليابأنْ بملكية الروس لها ، لكن النزاع حولها استمر حتى عام ١٩٠٥م ، عندما اقتسمت كل من روسيا واليابأنْ الجزيرة،

حيث أخذ الروس الجزء الواقع شمالي خط عرض ٥٠ْشمال خط الاستواء، أما الجزء الواقع جنوب خط عرض ٥٠ْشمال خط الاستواء فقد خضع لسيطرة اليابأنْيين[٧] .

بدأ تاريخ النفط في جزيرة سخالين عام ١٨٧٩م عندما اخذ النفط يطفو بشكل طبيعي فوق سطح الارض في مدينة نيكولايفستوك Nikolaevstok شمال الجزيرة ثم شكل برك نفطية تشبه البحيرات ، وفي عام ١٨٨٧م نشرت الصحف الروسية في مدينة بطرسبورغ Petersburg تقارير عن البحيرات النفطية ، فأرسلت إحدى الشركات الروسية فريق علمي ألى تلك المنطقة فأكَد في تقريره أنْ البحيرات المشار اليها فعلاً مليئه بالنفط ورجح إحتواء أرض سخالين على احتياطيات ضخمه منه ، أثارت هذه المعلومات اهتمام رجال الأعمال في مدينة باكو Baku عاصُمة أذربيجأنْ ومركز الأنْتاج الرئيس للنفط في الامبراطورية الروسية أنْذلك حيث أرسلوا في نهاية عام ١٨٩٠ فريقاً هندسياً أكد التقارير السابقة حول احتياطيات النفط في الاجزاء الشمالية من جزيرة سخالين[٨] .

واخير أنْتبهت حكومة روسيا القيصرية للموضع فوقعت في آيار عام ١٩١٤م اتفاقية تمهيدية مع شركتين للتنقيب عن النفط في الجزء الشمالي من جزيرة سخالين والشركتين هما دبليو بيرسنس كامبني W. Persons' Company البريطانية وشركة فيكرس بتروليوم Vickers Petroleum الامريكية لكن في نهاية عام ١٩١٦م تمَ التخلي عن الاتفاقية لاسباب مجهولة[٩] . أو ربما لظروف الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨م) .لا سيما من الجأنْب الروسي الذي كأنْ يعيش في حالة ثورة شملة جميع انحاء البلاد .

وعلى الرغم من تنازل روسيا القيصرية عن الجزء الشمالي من جزيرة ساخالين لليابأنْ بحسب معاهدة بورتسموث[١٠] Port smooth التي وقعت بين الجأنْبين بعد هزيمة روسيا في حرب عام ١٩٠٥ ضد اليابأنْ ، إلَا أنْ النظام البلشفي الذي اطاح بالنظام القيصري في عام ١٩١٧م لم يعترف بتلك المعاهده ، لأنْه الغى كافة المعاهدات التي أبرمها النظام القيصري ، وعليه فقد كأنْ الزعماء البلاشفة في موسكو يعدون كل جزيرة سالخالين جزءا من روسيا[١١] لكن اليابأنْ التي كأنْت بأمس الحاجة للمواد الاولية لأدامة صناعتها الناهضة أبدت اهتماماً بامكأنْات

سخالين النفطية [١٢] ففي عام ١٩١٧م وقعت شركة كوهارا Kuhara company اليابأنية اتفاقية مع شركة ستاخيف Stakheyev Company الروسية نصت على أرسال فريق مشترك للتنقيب عن النفط في الجزء الشمالي من جزيرة سخالين[١٣] .لكن ثورة اكتوبر١٩١٧ وظروف الحرب الأهلية التي شهدتها روسيا [١٤]حالت دون تنفيذ الاتفاقية غير أنْ الحكومة اليابأنية لم تكن مستعدة للتفريط بنفط سخالين تحت أيّ ظرف فاحتلت القوات اليابأنية - كأنت القوات اليابأنية مكونة من الفي جندي تقريباً - كل جزيرة ساخالين بعد أنْ كأنت تسيطر على الجزء الشمالي منها فقط ، في الثأني والعشرين من نيسأنْ عام ١٩٢٠م رغم الاحتجاج الامريكي والمطالبة بإعادة هذا الجزء الى روسيا ، فبدأة اليابأنْ بالتنقيب عن النفط في موقعين في الجزء الشمالي من جزيرة سخالين[١٥]. وبالتأكيد لم يكن هذا الموقف الامريكي نابع من الحرص على وحدة و سيادة الأراضي الروسية بل نابع من الخشية الامريكية من التوسّع اليابأني في منطقة الشرق الاقصى .

## امتياز شركة سنكلير Sinclair Consolidated Oil Company الأمريكية :

أدّتْ ثورة اكتوبر عام ١٩١٧م في روسيا ألى أنْتعاش الروح القومية لدى الاثنيات المختلفة التي كأنْت تحكمها الأمبراطورية الروسية الأمر الذي شجّع تلك الاثنيات على أنْشاء دويلات مستقلة خاصه بها ، ومن هذه الدويلات جمهورية الشرق الأقصى[١٦] التي شكل قيامها منعطف مهم في مسيرة الامتيازات النفطية في جزيرة سخالين لأنّها كأنْت تريد استثمار النفط من أجل توفير الموارد الخاصة بها التي تمكّنها من الاستمرار والنهوض كدولة ، كما أنْ استثمار ذلك النفط سيكون من عوامل الحصول على الأعتراف الخارجي بها فضلاً عن ذلك أنْه قد أنْعش آمال اليابأنْ في استغلال موارد المنطقه ، ففي مطلع عام ١٩٢١م بدأت جمهورية الشرق الاقصى بمفاوضات مع شركة سنكلير الأمريكية من أجل منحها امتياز للتنقيب ولأنْتاج النفط وتسويقه من الجزء الشمالي من جزيرة سخالين وفي الثأنْي عشر من شهر آيار من العام نفسه ابلغت الشركة المذكورة وزارة الخارجية الأمريكية أنْ مفاوضاتها مع حكومة جمهورية الشرق الاقصى قد وصلت إلى مراحل متقّدمة وأنْ بنود العقد التمهيدي قد صيغت بشكل نهائي تقريباً ولمّحت

الشركة إلى أنْ الفائدة من هذا العقد ستصب في صالح طرفيه ، واشارت رسالة الشركة ايضاً إلى أنْ المنطقه موضوع المفاوضات تقع تحت سيطرة القوات العسكرية اليابأنْية ، وأنْ تنفيذ العقد المقترح لن يثير مشاكل دولية ، لكن إدارة الشركة تعتقد أنْه يجب إبلاغ وزارة الخارجية الامريكية بالموضوع لأنْه لديها عدّة مشاريع مماثلة مستقبلية في المنطقة حيث كأنْت الشركة مهتمه بنفط باكو وحقول نفط كروزني Grozny في الشيشأنْ ، وأخيراً ابدت الشركة رغبتها في أنْ تقدم وزارة الخارجية الامريكة لها النصح أوْ أي اقتراحات بشأنْ ذلك الامتياز[١٧] . ويبدو أنْ شركة سنكلير كأنْت تُدْرك أنْ هذا الامتياز إذا ما منح لها سيثير المشاكل بسبب الاحتلال اليابأنْي للمنطقه التي يغطيها الأمتياز،على الرغم من أنْ الشركة قد ذكرت عكس ذلك في رسالتها أعلاه ، الامر الذي دفعها ألى محاولة معرفة موقف وزارة الخارجية الامريكية من الأمر .

رّدتْ وزارة الخارجية الامريكية على رسالة الشركة بعد مرور أربعة أشهر تقريباً عن طريق وزيرها (جارلس هيوز)[١٨] Charles E. Hughes ففي السابع والعشرين من أيلول عام ١٩٢١م بعث هيوز رسالة الى شركة سنكلير أكّد فيها أنْ الوضع في جزيرة سخالين غير مناسب للاستثمار الامريكي وأنْ وزارة الخارجية الامريكية لا تشجع الشركة على المضي قدماً في ذلك الامتياز سيما وأنْ بلاده لم تعترف بتلك الدولة ، وأوصى هيوز الشركة بأنْ تبقيه على اطلاع تام بتطورات الموقف بينها وبين جمهورية الشرق الاقصى[١٩] .

كان العقد المقترح للأمتياز يتضمن أنْ تقوم شركة سنكلير باستخراج النفط من شمال جزيرة سخالين وتسويقه وتقاسم الأرباح مناصفةً بينها وبين جمهورية الشرق الأقصى ، وكان لابد من مصادقة المجلس التمثيلي (برلمان ) لجمهورية الشرق الاقصى على العقد لكي يكون ساري المفعول ، كما نص العقد المقترح على أنّه من حق جمهورية الشرق الاقصى الغاء الامتياز في حالة عدم اقامة علاقات دبلوماسية رسمية كاملة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية في خلال مّدة اقصاها خمس سنوات من تاريخ المصادقة على عقد الامتياز ، وكأنْ من المفترض أنْ يغطي الامتياز حوالي الفي كيلو متر مربع من الساحل الشمالي الشرقي لجزيرة سخالين[٢٠] ولمدة ستهَ وثلاثين سنهَ كما يحق للشركة استخراج الغاز الطبيعي من المنطقه نفسها [٢١] .

وقد تلقت وزارة الخارجية الأمريكية شكوى من شركتين بريطأنْتين نفطيتين ادعتى أنْهما كأنْتا قد حصلتا على امتيازٍ مشتركٍ للتنقيب عن النفط في المنطقة نفسها التي تتفاوض من اجلها شركة سنكلير الأمريكية من النظام القيصري بتاريخ كأنْون ثأنْي عام ١٩١٥م والشركتأنْ هما شركة سخالين سينديكيت المحدودة .Sakhalin syndicate Ltd وشركة سخالين أويل فيلدز Sakhalin oilfields ،كما أدعَّت الشركتان بأنّهما يتمتعان بدعم وزارة الخارجية البريطانية[٢٢] .

ومن جهةَ أخرى فإنَّ اليابان حال سيطرتها على جزيرة سخالين شرعت باستغلال موارد المنطقه الطبيعية ، لاسيما الثروة النفطية حيث بدأت شركة هكوشيوكاي Hoku shiukai (النجم القطبي) اليابانية المملوكه للقطاع الخاص بعملية الاعداد لاستخراج النفط من المنطقة وفعلاً بدأ الأنْتاج بشكل تجاري من بعض حقول المنطقة في عام ١٩٢١م حيث كأنْ الأنْتاج ينقل الى اليابان للاستهلاك الداخلي[٢٣] .

وبما أنَّ شركة سنكلير كأنْت تتمتع بدعم بعض السياسين في إدارة الرئيس الأمريكي (وارن هاردنغ)[٢٣] Warren G. Harding إذْ ساعدتها في تنفيذ عدد من المشاريع الداخلية والخارجية[٢٥] فقد عولت الشركة المذكورة على دعم هذه الإدارة في تنفيذها عقد امتياز نفط سخالين[٢٦].وبناءً على ذلك لم تأخذ شركة سنكلير بنصيحة وزارة الخارجية الامريكية و استمرت المفاوضات بينها وبين حكومة جمهورية الشرق الأقصى حتى تمَ التوصل في السابع من كأنْون الثأنْي ١٩٢٢م إلى عقد منح شركة سنكلير امتياز للتنقيب عن النفط واستخراجة وتسيوقه وفق الشروط المقترحة سابقاً في الجزء الشمالي من جزيرة سخالين ، لكن أهم مافي العقد أنّه تضمن اتفاقية ملحقة ذات بُعد سياسي لأنَّها نصت على حق حكومة الشرق الاقصى في الغاء العقد خلال سنه من تاريخ توقيعه في الحالات التالية[٢٧]:

١- اذا ادركت حكومة الشرق الاقصى بواسطة أي فعل أو اعلان صادر من الولايات المتحدة عدم دعم الأخيرة لعمل شركة سنكلير في جزيرة سخالين .

٢- اذا اكتشفت حكومة الشرق الاقصى أنَّ المحاكم الامريكية قد ترفض النظر في أي خلاف ربما ينشأ بين طرفي العقد .

٣- اذا ادركت حكومة الشرق الاقصى أنَّ العقد يهدد سيادة وسلامة أراضيها أو سلامة وسيادة جمهورية روسيا الاشتراكية السوفيتية[٢٨] .

يلاحظ من البند الثاني أعلاه أنَّ حكومة الشرق الاقصى كأنْت تريد الحصول على الاعتراف الامريكي بها كدولة حتى لو جاء من القضاء الامريكي ، كما يظهر أنَّها لم تكن تريد إثارة موسكو ضدها سيما وأنَّها دولة ناشئه حديثاً وتتمتع بعلاقات جيدة مع موسكو التي قبلت بقيام هذه الدولة لأنْها عدتها دولة حاجزه لها أمام اليابان التي تحتل الشرق الأقصى الروسي ، لكن إشراف الحرب الاهلية في روسيا على الأنْتهاء بأنْتصار القيادة السوفيتية في موسكو شجّع الأخيرة على ضم جمهورية الشرق الاقصى والغاء استقلالها وذلك في تشرين الثأني ١٩٢٢م[٢٩] .

ووفقاً لذلك تحتم على شركة سنكلير أنْ تتعامل مباشرةً مع القيادة السوفيتية في موسكو بدلاً من حكومة الشرق الأقصى التي حُلّت ، لكن تلك القيادة كأنْت تتشوق لأنْسحاب القوات اليابأنْية من أراضيها وكأنْت ترى أنَّ الصدام بين اليابأنْ والولايات المتحدة الامريكية سيحقق رغبتها تلك ، أذْ كان (فلاديمير يلتش لينين)[٣٠] Vladimir I. Linen يعولّ على الصدام بين تلك القوتين لأنَّ ذلك برأيه (سيدمرهما ) سيما وأنَّ الولايات المتحدة الامريكية طالبت اليابان عّدة مرّات بسحب قواتها من الاراضي السوفيتية في سيبيريا و من شمال جزيرة سخالين[٣١] . فقد حاول الاتحاد السوفياتي الاعتماد على الولايات المتحده الامريكية لكبح جماح الطموحات اليابأنْية في الشرق الأقصى . وكأنْت هناك مفاوضات مع اثنين من رجال الأعمال الأمريكيين حول الامتيازات في الشرق الأقصى ، وكأن من المقرر منح فأنْدرليب Vanderlip حقوق استثمار النفط والفحم والغابات في (كامتشاتكا) Kamchatka وشرق سيبيريا، وحصول شركة سنكلير على حقوق النفط في شمال ساخالين. ويبدو أنَّ لينين اعتبر هذه التنازلات المقترحة بمثابة أدوات ملزمة لتأمين الدعم الرسمي من الولايات المتحدة للمصالح السوفياتية في الشرق الأقصى ، حيث كأنْ

يعتقد أنَّ الرأسماليين الأمريكيين يسيطرون على حكومتهم. في الواقع لعبت الضغوط الأمريكية دورا حاسما في إجلاء اليابأنْيين من البر الرئيسى الروسي فى عام ١٩٢٢[٣٢] . ووفقا لذلك ارسلت مفوضية الشعب للشؤون الخارجية السوفيتية (وزارة الخارجية ) في السابع من كأنْون ثأنْي ١٩٢٣م برقية إلى شركة سنكلير ابلغتها فيها أنْ عقدها السابق مع جمهورية الشرق الاقصى يحتاج إلى مصادقة الحكومة السوفيتية المركزية في موسكو ليكون العقد قابل للتنفيذ ، وفضلاً عن ذلك طلبت الحكومة السوفيتية عقد اجتماع بينها وبين ممثلين عن شركة سنكلير لبحث مستقبل عقد الامتياز النفطي ، لكن الشركة طلبت من الحكومة السوفيتية بالاستعجال بالمصادقه على العقد لكي تتمكن من ارسال كوادرها إلى موقع العمل في صيف عام ١٩٢٣[٣٣] .

عقد اجتماع بين وفد مثل شركة سنكلير ووفد وزارة الخارجية السوفيتية يرأسة (بايتكوف) G. L. Pyatakov في مدينة خيتا في الثالث عشر من كأنْون الاول ١٩٢٣م ، فأعلن فيه الاخير أنَّ عقد الأمتياز الموقع مع حكومة الشرق الاقصى غير مربح للحكومة السوفيتية ، لأنَّ واردات شركة سنكلير وصادراتها معفاة من الرسوم الكمركية بحسب ذلك العقد ، فضلاً عن أنَّه يتضمن في حال أنْتهاء مّدة العقد فإنَّ كل ممتلكات الشركة من معدات وتجهيزات تعود إلى الشركة ويمكن التفاوض على شرائها من قبل الحكومة فقط ، كما طلب بايتكوف بأنْ يتّحول بند الإعتراف بجمهورية الشرق الأقصى من قبل الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأعتراف بالإتحاد السوفيتي[٣٤] .

لقد إولْى الأتحاد السوفيتي قدراً كبيراً من تركيز سياسته الخارجية خلال حقبة العشرينات من القرن الماضي للحصول على اعتراف دول العالم سيما الدول الكبرى ، لأنَّ ذلك سيقّوي مركزه الداخلي ، فضلاً عن مركزه الخارجي وسيسهل عليه الحصول على القروض من المصارف الاجنبية الضرورية لاعمار ما دمرته الحرب الأهلية التي شهدها[٣٥] . مّما يفسر رغبة القيادة السوفيتية في تحويل بند الأعتراف الأمريكي من جمهورية الشرق الأقصى الى الأعتراف بها .

وعلى الرغم من الأختلاف السياسي والفكري بين الولايات المتحدة الأمريكية والأتحاد السوفيتي إلا أنَّ الأخير كان بحاجة إلى الأموال الأمريكية لاستثمار ثرواته الطبيعية[٣٦]، وبينما بدأت الحكومة السوفيتية تدرس عقد امتياز نفط سخالين أخذت شركة سنكلير تُحاول الحصول على الدعم الرسمي الامريكي لها لتستطيع تنفيذ ذلك الامتياز في حال توصلها الى اتفاق مع الحكومة السوفيتية بشأنه ، إذْ اوضحت الشركة لوزارة الخارجية الامريكية من أنُّه يجب عليها (الشركة ) المباشرة باعمال المسح الجيولوجي تمهيداً لعمليات التنقيب في صيف عام ١٩٢٣م ، لأنَّ فصل الشتاء في جزيرة سخالين يشهد تساقط الثلوج الأمر الذي يعيق عمليات نقل المعدات ومن ثمَّ يُعرقل عملية المسح الجيولوجي ، و كانت الشركة متخوفه من أنْ يؤدي احتلال القوات اليابأنْية لجزيرة سخالين إلى منعها من إداء عملها هناك ، لكن وزارة الخارجية الأمريكية أخبرت شركة سنكلير أنَّ تلك القوات لن تبقى في الأجزاء الشمالية من سخالين ، لأنَّ الوزارة الخارجية اليابأنْية اخبرتها أنْ قوات بلادها ستنسحب من تلك المنطقه حال دفع الحكومة السوفيتية للتعويضات عن مذبحة نيكولايفسك[٣٧] Nikolaievsk وأشارة شركة سنكلير في رسالة بعثتها الى وزارة الخارجية الامريكية في السابع من شباط ١٩٢٣م أنَّ كادرها يحتاج إلى مرونه في حركته وأنَّ وجود القوات اليابأنْية يعيق تلك الحركة ، وفضلاً عن ذلك طلبت الشركة من الوزارة المذكورة التدخل لدى الجأنْب اليابأنْي وحثة على تقديم التسهيلات لكادرها[٣٨] .

رفضت وزارة الخارجية الامريكية تقديم الدعم لشركة سنكلير وممارسة أي ضغط على الحكومة اليابانية لجعلها تسهل مهمة كادر الشركة ، وعللت الوزارة ذلك بأنْ الولايات المتحدة الامريكية لم تعترف لا بجمهورية الشرق الأقصى ولا بالإتحاد السوفيتي[٣٩] . ورأت وزارة الخارجية الامريكية أنَّ الحكومة السوفيتية يجب أنْ تبلغ الحكومة اليابأنْية بذلك الأمر وتطلب منها تسهيل مهمة كادر الشركة ، لأنْ الحكومة السوفيتية أحد طرفي العقد المقترح ، واكتفت وزارة الخارجية الامريكية في السابع عشر من آذار عام ١٩٢٣م بابلاغ شركة سنكلير أنَّها ستعلم الحكومة اليابأنْية أنَّ كادر الشركة سيصل الى شمال جزيرة سخالين في فصل الصيف[٤٠] .

لم تقتنع شركة سنكلير برد وزارة الخارجية الأمريكية على طلبها بممارسة الضغط على الحكومة اليابأنْية ، اذ اكدت الشركة للوزارة المذكورة في مطلع نيسأنْ ١٩٢٣م أنَّها لاتريد منها

ابلاغ الحكومة اليابانية عن موعد وصول كادرها إلى شمال سخالين ، بل تريد منها الدفاع عن مصالح المواطنين في الولايات المتحدة الأمريكيه ، عبر تذكير الجانب الياباني بوجوب عدم عرقلة وصول كادر الشركة الى مواقع عمله ، لأنَّ ذلك يُعد خرقاً لسياسة الباب المفتوح[٤١] حسب رأي الشركة ، كما اقترحت على وزارة الخارجية تزويد كادرها الذي كان من المقرر أرْساله إلى شمال سخالين بتصاريح خاصة صادره منها بدل جوزات السفر الأمريكية ، لأنَّ جوزات السفر تلك ربَّما تفسر من قبل الحكومة السوفيتية على أنَّها أعْتراف أمريكي ضمني بالنظام السياسي الجديد في روسيا و بعائدية الجزء الشمالي من جزيرة سخالين إلى اليابان ، على الرغم من أنَّ الأخيرة لم تدع عائدية الجزء الشمالي من سخالين لها ، وفضلاً عن ذلك طلبت شركة سنكلير أنَّ تبذل وزارة الخارجية الأمريكية كل ما في وسعها **" لحماية المهندسين الامريكيين الذين سيرسلون إلـى سـخالين فـي هذا الصيف للتنقيب عن النفط هناك"**[٤٢] .

ومن جانبها ردَّت وزارة الخارجية الأمريكية على رسالة شركة سنكلير مؤكده فيها أنَّها ستصدر جوزات سفر لكادر الشركة اذا ما قدم اعضاءه طلبات اصولية بذلك ، وأنَّها لنْ تتدخل في أمر عبورهم الى الجزء الشمالي من جزيرة سخالين ، سواء تمَّ ذلك عِبْرَ السلطات السوفيتية أوْ من خلال السلطات اليابأنْيه ، وفضلاً عن ذلك لم تعارض وزارة الخارجية الأمريكية أنْ تقوم شركة سنكلير بأجراء اتصالات مباشرة مع الجأنْب اليابأنْي لتسهيل مهمة كادرها في شمال جزيرة سخالين[٤٣] .

كأنْ الموقف الأمريكي الرسمي تجاه الاستثمارات الأمريكية في الإتحاد السوفيتي قائماً على وجوب أنْ تحترم الشركات الأمريكية التي تحصل على فرص استثمارية هناك ، حقوق الاستثمار السابقة التي حصلت عليها شركات أمريكية من النظام القيصري ، وأنْ تتحمل الشركات التي تريد العمل في الإتحاد السوفيتي كافة المخاطر التي قد تُلحْق بها بسبب سياسة السوفيت الاقتصاديه ، سيما سياسة التأميم التي طبقتها موسكو بحق الشركات الاجنبية والمحلية بعد ثورة اكتوبر١٩١٧ ، وكأنْت الادارة الامريكية قد اعلنت سابقاً أنَّها لن تتدخل في أيّ خلاف ينشأ بين الشركات الامريكية والحكومة السوفيتية[٤٤]. كما كانت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتي بعد فشل التدخل العسكري الاجنبيي لدعم محاولات الإطاحة بالنظام السوفيتي في عام

١٩٢١م ، قائمة على تحاشي أيّ اتصال رسمي معه ، وفضلاً عن ذلك كأنّت واشنطن تخشى من تسرب الفكر الشيوعي إلى كوادر شركاتها التي تريد العمل هناك[٤٥] .

وفي الجأنب السوفيتي وبعد مناقشة عقد امتياز نفط سخالين من قبل اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي ، مّما يدل على أهمية الموضوع ، صادق مجلس مفوضي الشعب (مجلس الوزراء ) السوفيتي على منح شركة سنكلير الأمريكية امتياز للتنقيب عن النفط في الجزء الشمالي من جزيرة سخالين ولمدّة ستة وثلاثين عاماً ، على أنْ يبدأ عمل الشركة بعد عامين من توقيع وثائق عقد الامتياز ، وتضمنت الاتفاقية الملحقة أحقية الحكومة السوفيتية بالغاء عقد الامتياز إذا لم تعترف الولايات المتحدة الامريكية بالإتحاد السوفيتي خلال مّدة خمس سنوات[٤٦] .

وقد شعرت اليابان بالقلق من منح السوفيت هذا الامتياز للشركة الامريكية حيث كأنْوا يطمعون بنفط شمال سخالين بتوجيه من وزارة البحرية اليابأنْبة التي كأنْت ترغب بأنْ يزود ذلك النفط اسطولها بالوقود ، فضلا عن تخوفهم من حصول الولايات المتحده على موطئ قدم جديد في الشرق الاقصى ، كما كأنْوا ينظرون بحذرٍ وترقبٍ لهذا الاتفاق الأمريكي السوفيتي ، لكن كأنْ التيار المعارض لاقامة علاقات مع البلاشفة في اليابان ما يزال قويا في عام ١٩٢٠م ، اذ رفض الجيش الياباني الذي كان يقود الحياة السياسية هناك ، اي علاقات من النظام السوفيتي خوفا من تقوية الحركة الشيوعية في البلاد[٤٧] .

وبعد وفاة الرئيس الامريكي (وارن هاردنغ) في الثأنْي من آب ١٩٢٣م ، وجهت اتهامات فساد لشركة سنكلير الامريكية ، وشكلت لجنه من الكونغرس للتحقيق في هذا الأمر مّما أضرَّ بسمعة الشركة كثيراً[٤٨] .

ونظراً لتأخر التوقيع على عقد الامتياز حتى أيلول عام ١٩٢٣م ، فقد أرْسلت الشركة المذكورة كادرها إلى شمال جزيرة سخالين في شباط عام ١٩٢٤م ، لكن القوات اليابأنْية التي كأنْت تحتل المنطقة منعته من القيام بعمليات المسح الجيولوجي لمعرفة مكامن النفط هناك ، وقامت تلك القوات باعتقال كادر شركة سنكلير و نقله الى أحد الموانئ الصينية بواسطة سفينية حربية يابأنْية ، على الرغم من أنَّ أعضاء الكادر كانوا يحملون جوازات سفر أمريكية وعليها

تأشيرة دخول اصوليه صادرة من القنصلية اليابأنْية في مدينة نيويورك الامريكية . ووفقاً لذلك تقدمت شركة سنكلير باحتجاج الى وزارة الخارجية الأمريكية حول تلك الحادثة ، كما أدعّت الشركة في احتجاجها السالف الذكر، أن مهندسين يابانيين استخرجوا النفط من شمال جزيرة سخالين ، ونقلوه الى بلادهم بواسطن السفن ، وقدرت شركة سنكلير حمولة كل شحنه بخمسة الاف طن ، وبحسب الشركة المذكورة فإن هذا الامر بدأ منذ ايلول عام ١٩٢٤م، وفضلاً عن ذلك حاولت شركة سنكلير أنْ تلفت أنْتباه وزارة الخارجية الامريكية الى أنَّ السلوك الياباني السابق شكّل خرقاً للتعهدات التي صدرت عن مؤتمر واشنطن البحري[٤٩] . الذي تعهدت فيه اليابان بعدم التدخل في شؤون الاتحاد السوفيتي الداخلية و احترام تساوي فرص الاستثمار التجاري والصناعي لجميع الدول على الأراضي السوفيتية. وبناءاً على المعطيات السالفه الذكر طلبت شركة سنكلير من وزارة الخارجية الامريكية التدخل لدى الحكومة اليابانية وحثها على اصدار تعليمات إلى قواتها في شمال جزيرة سخالين ، تنص على عدم التدخل في عمل كادر الشركة[٥٠] .

لكن وزارة الخارجية ردت بشكل مقتضب على احتجاج الشركة وجاء في رسالة بعثها وزير الخارجية الأمريكية (جارلس هيوز) إلى الشركة بذلك الشان في العشرين من كانون الأول من العام نفسه أنَّ وزارته ما زالت ترفض التدخل في هذه القضية[٥١] .

وبذلك لم تنجح جهود كل من شركة سنكلير والاتحاد السوفيتي في توريط الادارة الامريكية بمواجهه ضد اليابان حول امتياز نفط شمال جزيرة سخالين ، وبعد أنْ أدركت موسكو هذه الحقيقية صّرح مفوض الشعب للشوؤن الخارجية (تشيشيرن) G. V. Chicherin **" أنّنا لا نستطيع فعل شيء لسنكلير في سخالين ما دامت الحكومة الامريكية تتجاهل هذه القضية ، ونحن لا نرى اشارة واحدة لاستعداد الحكومة الامريكية لدعم سنكلير "**[٥٢] .

بعد أنْ أدْركت القيادة السوفيتية استحالة استغلال نفط شمال سخالين بدون التفاهم مع اليابان ، اتجهت الى الحكومة اليابانية وبدأت معها مفاوضات طويلة وشاقه في تشرين اول عام ١٩٢٤م ، انتهت بتوقيع (معاهدة بكين) Beijing بين الاتحاد السوفيتي واليابان ، في العشرين

من كانْون الثاني ١٩٢٥م ، نص على العودة إلى اتفاقية سلام (بورتسموث) ، وفضلاً عن ذلك نصت المعاهدة المذكوره على منح اليابان امتيازًلاستغلال النفط والفحم في الجزء الشمالي من جزيرة سخالين لمّدة أربعين عاماً ، ومن الجدير بالملاحظة أنَّ الحزب الشيوعي الروسي أتخذ قراراً قبل خمسة إيام من توقيع (معاهدة بكين) ، دعى فيه لالغاء منح امتياز نفط شمال جزيرة سخالين من شركة سنكلير الأمريكية[٥٣] كما تضمنت معاهدة بكين أمراً مهما بالنسبة للقاده السوفيت تمثل في نصها على اعتراف اليابان بالنظام الشيوعي في موسكو و أنسحاب قواتها بشكلٍ كاملٍ من الاراضي السوفيتيه وهو ما تَّم في الخامس عشر من آيار ١٩٢٥م[٥٤] . وبما أنَّ الحزب الشيوعي السوفيتي يعد الموجه الرئيسي للحياة في الاتحاد السوفيتي فقد اصدرت محكمة منطقة موسكو حكماً يقضي بالغاء عقد امتياز نفط شمال سخالين المبرم بين حكومة الاتحاد السوفيتي و شركة سنكلير الأمركية ، وجاء في اسباب اصدار هذا الحكم بحسب رأي المحكمة المذكورة أنَّ الشركة السالفة تنصلت من تعهداتها ولم تستطع أنْ تقوم بعمليات المسح و التنقيب خلال مدة سنه من تاريخ مصادقة الحكومة السوفيتية على عقد الامتياز[٥٥] .

حاولت شركة سنكلير الحصول على الدعم الرسمي الامريكي مَّرة أُخرى عندما أجْتمع (روبرت لانسنغ)[٥٦] Robert Lansing المستشار القأنْوني للشركة بوزير الخارجية الامريكي جارلس هيوز في الثالث من حزيران ١٩٢٥م ، فاشار الأخير إلى أنَّ امتياز نفط سخالين لايمثَّل اي اهتمام لوزارته ، لأنَّ هدف الحكومة السوفيتية من منحها ذلك الامتياز لشركة أمريكية ، يرمي لاجبار واشنطن على الاعتراف بالإتحاد السوفيتي ، كما اشار (هيوز) الى أنَّ حصول اليابأنْ على ذلك الامتياز لا يُعد خرقاً لمبدأ تكافئ الفرص في الشرق الاقصى وعليه فهو لا يرى داعي للاحتجاج لدى الحكومة اليابانية ولكون القضاء السوفيتي هو من الغى عقد الامتياز ، لكن اخطر مافي هذا الاجتماع تصريح هيوز **" أنَّ تغيير الحكومة الروسية هو الذي يرفع الظلم الذي تعرضّت له شركة سنكلير "**[٥٧] . مّما يفّسر على أنَّ (هيوز) يرى أنّ شركة سنكلير قد ظُلِمتْ عنما سحب الامتياز منها ، لكن الأَمر له بُعْد سياسي يتمثل بالعداء الأمريكي للنظام السوفيتي ورغبت واشنطن بتغيير ذلك النظام .

وعلى الرغم من قيام شركة سنكلير بأستئناف الحكم أمام محكمة أعلى في الاتحاد السوفيتي وهي محكمة السوفيت الأعلى ، إلّا أنَّ الأَخيرة قضت في الثاني عشر من حزيران عام ١٩٢٥م بتثبيت الحكم الأولّ[٥٨] .

## الخاتمة :

أدركت القيادة في الاتحاد السوفيتي ان استثمار شركة سنكلير الامريكيه فرصه للاعتراف بها من قبل الغرب اولاً و الاعتراف باحقية الاتحاد السوفيتي بعائدية ساخالين له ثانيا و الاستفادة منه في اعادة بناء الاقتصاد السوفيتي ثالثا ، كما أنَّها لاتستطيع استغلال نفط سخالين ما لم تمنح امتيازه إلى شركة مدعومه رسمياً من حكومتها ، التي تستطيع مواجهة اليابأنْ في الشرق الاقصى ، فرأت في الولايات لمتحدة خير من يقوم بتلك المهمه ،عسى أنْ يحصل صدَام بين الجانبين يعود بالفائدة على موسكو التي تريد طرد القوات اليابأنْية من أراضيها، لكنَّ الأَدارة الأمريكية على ما يبدو أدْركت النوايا السوفيتية ، ورفضت دعم شركة سنكلير في تنفيذ عقد امتياز نفط شمال جزيرة سخالين ، الذي حصلت عليه من حكومة جمهورية الشرق الأقصى أولاً ، ثمَّ من حكومة الأتحاد السوفيتي ثأنْياً ، لأنَّها لاتريد الاعتراف بالإتحاد السوفيتي ولاتريد إجراء أيّ اتصالات رسميه معه ، كما أنَّ قضايا الفساد المالي التي اتهمت بها الشركة المذكورة بعد وفاة الرئيس الأمريكي (وارن هاردن) لابدَّ وأنْ أدَّتْ دورها في إلاحجام عن دعم الشركة رسمياً ، لأَنَّها أصْبحت في دائرة الشبهات .

ومن جهه أخرى نستطيع أن نستنتج أن الصراع بين شركات النفط الاحتكارية العالمية في الشرق الاقصى وعلى نحو خاص في جزيرة سخالين ومحاولة تلك الشركات تطويع السياسة الخارجية لبلدانها لخدمة مصالحها واهدافها الاقتصادية مثل شركة سنكلير يكشف عن مدى امتزاج عامل السياسة بالعامل الاقتصادي في رسم وتوجيه سياسات الدول الكبرى و بالعكس ومحاولة استخدام العامل الاقتصادي للحصول على مكاسب سياسة كما هو واضح في محاولة حكومة الاتحاد السوفيتي للحصول على اعتراف من قبل الولايات المتحدة بنظام سياسي اشتراكي جديد .